



مدى إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية داخل شركات التأمين الليبية
(دراسة تطبيقية داخل شركة ليبيا للتأمين)

د. نجيب سالم بيوض
أستاذ مساعد جامعة طرابلس
N.bayoud@uot.edu.ly

د. عماد محمد أبوعجيلة
أستاذ مشارك جامعة الزاوية
e.qboagela@zu.edu.ly

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف الفعلي على واقع قطاع التأمين في ليبيا، وما قد يعانيه من مشاكل ومعوقات قد تحول دون تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية داخل ذلك القطاع. حيث تمثلت عينة الدراسة في رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون العامون ومديرو الإدارات ومساعديهم وبعض الموظفين بشركة ليبيا للتأمين. وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث تم اختيار (60) مفردة من عينة الدراسة عشوائياً، وزعت عليهم استمارة الإستبانة، استلمت منها (46) استمارة. وبناء على النتائج الإحصائية التي أكدت أن إجابات العينة كانت جميعها بالموافقة وذات دلالة احصائية، ولم تخضع لعامل الصدفة أو العشوائية، فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه " يمكن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية داخل شركة ليبيا للتأمين ". كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها، ضرورة تبني مبادئ الحوكمة من قبل جهة تشريعية قادرة على إصدار القوانين والتشريعات التي تلزم كافة شركات التأمين الليبية بتطبيق تلك المبادئ، وكذلك إقامة العديد من الندوات وورش العمل التي تهدف إلى نشر ثقافة تطبيق مبادئ الحوكمة داخل مختلف المؤسسات.

- مفاتيح الكلمات: الحوكمة المؤسسية، شركات التأمين، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تتمثل الحوكمة المؤسسية في مجموعة العلاقات التي تجمع بين الإدارة التنفيذية للشركة ومجلس من المساهمين (Stakeholders) وأصحاب المصالح الآخرين (Stockholders)، إذ تعد الآلية التي يتم من خلالها تحديد إستراتيجية الشركة وأهدافها ومن ثم الوسائل المناسبة لتحقيق تلك الأهداف (مطر، نور 2007). ولقد أصبحت أساليب حوكمة الشركات من المصطلحات الشائعة الاستخدام في جميع الشركات وخاصة شركات التأمين كونها شركات تبنى على الثقة التي تعتبر من أهم ركائز الحوكمة، كما أصبح عدم وجود معايير واضحة للحوكمة وحسن إدارتها لمصلحة أصحابها موضوعاً تزايد أهميته يوماً بعد يوم، حيث أدى ضعف الثقافة الخاصة بهذا المفهوم والإطار التنظيمي له إلى تزايد الاهتمام به في القطاعين الخاص والعام. ويمكننا في هذا الصدد الإشارة إلى أن أهمية الحوكمة المؤسسية في شركات التأمين توفر أساساً للتطوير والأداء المؤسسي المستقبلي بهدف دعم الثقة في أنشطتها، وتخفيض درجة المخاطر، وحماية المساهمين والمستثمرين من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام الصلاحيات الممنوحة لمجلس الإدارة.

مشكلة الدراسة

يعتبر قطاع التأمين أحد الركائز الاقتصادية لمعظم الدول، لكونه عاملاً مهماً من عوامل النمو والتطور الاقتصادي، وكذلك مؤشراً على مدي فعالية وتطور اقتصاديات تلك الدول. وفي الأونة الأخيرة، فقد عرفت شركات التأمين توسعاً وتطوراً كبيرين سواء في مجال النشاط أو الحجم أو تنوع الخدمات التأمينية المقدمة، وقد صاحب هذا التطور والتوسع تشابك وتعقيد العمليات المالية على مستوى الأسواق المالية بين هذه الشركات والمؤسسات المالية الأخرى، الأمر الذي أثر بشكل كبير على وضوح الرؤية والعلاقة بين الأطراف المختلفة ذات المصلحة (المساهمين، العملاء، الموظفين، الدولة...) لهذا السبب أصبح لزاماً تطوير طرق وأساليب الإدارة وكذلك أنظمة الإشراف والرقابة على شركات التأمين من خلال توظيف وابتكار آليات جديدة تدعم المؤسسات التأمينية لتحقيق أهدافها، وتنظيم العلاقة بين الأطراف ذات المصلحة. بحيث تستند هذه الطرق إلى ما يسمى بالإدارة الرشيدة أو آليات الحوكمة المؤسسية.

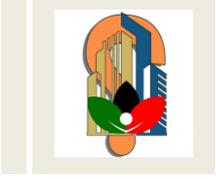
وإستناداً إلى ما ورد عن صندوق النقد العربي (مايو 2016م) بشأن ما يعانيه قطاع التأمين في الوطن العربي بشكل عام من ضعف وقصور في النواحي الفنية والإدارية والتنظيمية، الأمر الذي إنعكس على انخفاض مستوى الأداء لذلك القطاع، وضعف مساهمته في الناتج الإجمالي العربي، والتي بلغت 1% فقط من ذلك الناتج. وبما أن ليبيا جزءاً من منظومة الدول العربية والنامية، فإن الباحث يعتقد بأنها تصلح لأن تكون نموذجاً لإستكشاف مدى إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية داخل شركات التأمين العاملة فيها، ومن ثم البحث عن الأسباب والمعوقات التي تحول دون تطبيق تلك المبادئ (إن وجدت).

وعليه فإنه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي:

"ما مدى إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية داخل شركات التأمين الليبية".

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس التساؤلات التالية:

1. ما مدى تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالقدرة والكفاءة التي تتناسب مع حجم وطبيعة نشاط الشركة.
2. ما مدى وضوح تحديد هيكل عمليات الشركة ودور مجلس الإدارة.
3. ما مدى إحتراف الشركة بأنظمة مراجعة مستقلة ونزيهة وفعالة.
4. ما مدى إلترام الشركة بمبادئ الإفصاح والشفافية عن جميع المعلومات والبيانات.



5. ما مدى إلتزام الشركة بضمان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر.
6. ما مدى إلتزام الشركة بتبني نظام تعويضات ومكافآت يتصف بالشفافية والعدالة.
7. ما مدى إلتزام الشركة بإجراءات تكفل تحديد دور المساهمين وضمان حقوقهم.
8. ما مدى إلتزام الشركة بإجراءات تحديد دور الأطراف الأخرى ذات العلاقة، وضمان حقوقهم.
9. ما مدى تبني الشركة وتشجيعها للمعايير الأخلاقية والسلوكية العليا.

متغيرات الدراسة:

➤ المتغير التابع:

" ما مدى إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية داخل شركات التأمين الليبية "

➤ المتغيرات المستقلة:

وتشمل المبادئ التسعة للحوكمة المؤسسية التالية:

1. تمتع مجلس الإدارة بالقدرة والكفاءة التي تتناسب مع طبيعة وحجم الشركة.
2. وجود تحديد واضح لهيكل الشركة ودور مجلس الإدارة.
3. إحتفاظ الشركة بأنظمة مراجعة مستقلة ونزيهة وفعالة.
4. الإلتزام بمبدأي الإفصاح والشفافية عن جميع المعلومات والبيانات.
5. إلتزام الشركة بضمان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر.
6. تبني الشركة لنظام تعويضات ومكافآت يتصف بالشفافية والعدالة.
7. وجود إجراءات بالشركة لتحديد دور المساهمين وضمان حقوقهم.
8. هناك إجراءات بالشركة لتحديد دور الأطراف الأخرى ذات العلاقة، وضمان حقوقهم.
9. تبني الشركة وتشجيعها للمعايير الأخلاقية والسلوكية العليا.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الفرضيات الموضوعية لهذه الدراسة من الأهداف المذكورة أعلاه وهي كالتالي:

الفرضية الرئيسية:

" يمكن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية داخل شركات التأمين الليبية "

وتتفرع هذه الفرضية إلى الفرضيات التسع التالية:

1. يتمتع مجلس الإدارة بالقدرة والكفاءة التي تتناسب مع طبيعة وحجم الشركة.
2. يوجد تحديد واضح لهيكل الشركة ودور مجلس الإدارة.
3. تحتفظ الشركة بأنظمة مراجعة مستقلة ونزيهة وفعالة.
4. تلتزم الشركة بمبدأي الإفصاح والشفافية عن جميع المعلومات والبيانات.
5. يوجد نظام فعال لإدارة المخاطر داخل الشركة..
6. تتبنى الشركة نظام تعويضات ومكافآت يتصف بالشفافية والعدالة.
7. توجد لدى الشركة إجراءات لتحديد دور المساهمين وضمان حقوقهم.
8. توجد لدى الشركة إجراءات لتحديد دور الأطراف الأخرى ذات العلاقة، وضمان حقوقهم.
9. تتبنى الشركة المعايير الأخلاقية والسلوكية العليا وتشجعها.



أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتعلق بأحد القطاعات الهامة، وهو قطاع التأمين، وذلك نظراً لما يشكله هذا القطاع من مساهمة فعالة في الإقتصاد الوطني الليبي من ناحية. ومحاولة التعرف على الواقع البيئي لذلك القطاع، والتأكد من مدى ملاءمته لتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية (سאלفة الذكر) من ناحية أخرى، وخاصة بعد التطورات الراهنة والمتعلقة بما يشهده ذلك القطاع من تحول إلى التخصصية. بالإضافة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية داخل شركات التأمين الليبية، سوف يمثل رافداً هاماً لتعزيز تنافسية ونمو الإقتصاد الوطني الليبي، وأن تطبيق هذه المبادئ سيزيد من شفافية وموثوقية البيانات المالية المنشورة لتلك المؤسسات.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. الوقوف الفعلي على واقع قطاع التأمين في ليبيا، وما قد يعانيه من مشاكل ومعوقات، قد تحول دون تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية (سאלفة الذكر).
2. معرفة مدى ملاءمة الواقع العملي لتلك المؤسسات لتبني مبادئ الحوكمة .

الإطار النظري

إن المنتبغ لما حدث من انهيارات مالية، في الآونة الأخيرة ليدرك بأن ذلك كان حصيلة لخلل إداري ناجم عن قصور في التخطيط والتنظيم والرقابة والإشراف على كافة الأمور المتعلقة في المنشأة، وعلى وجه الخصوص الأمور المالية، إذ يتمثل هذا الخلل في نقص شفافية المعلومات المحاسبية، وعدم الالتزام بتطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية السليمة، لذا جاءت الحاكمة المؤسسية بنموذجها المتجدد خلال العقد الأخير لتضيف مزيداً من الشفافية في الإدارة وتنظيم العلاقة بين أطراف المنشأة من مساهمين وعاملين ومجلس إدارة وإدارة تنفيذية وأصحاب المصالح الآخرين من (دائنين، وعملاء، وموظفين، وغيرهم ممن لهم علاقة بالمنشأة).

لقد أدت الفضائح المحاسبية في الشركات الكبيرة مثل انرون (Enron)، وهلت ساوث (Health South)، وتايكو (Tyco)، وورلدكوم (WorldCom) إلى زعزعة الثقة لدى المستثمرين، وكان غالباً ما يعزى سبب الفشل في مثل هذه الشركات إلى ضعف الرقابة الداخلية لدى الشركة. وبسبب تلك الفضائح فقد تم إتخاذ العديد من الإجراءات والقوانين للحد من وقوع مثل هذه الفضائح مرة أخرى، وكان من ضمنها قانون سيرينس- أوكسلي (Sarbanes-Oxley Act) الذي فرض على الشركات التي يتم تداول أسهمها في الولايات المتحدة الأمريكية؛ تطبيق مجموعة من قواعد الحوكمة المؤسسية. وفي السنة 2003م تبنى سوق نيويورك مجموعة إضافية من قواعد الحوكمة المؤسسية وأوجب على جميع الشركات المدرجة أسهمها للتداول في السوق المالي تطبيقها (Agrawal & Chadha, 2004).

مفهوم الحوكمة المؤسسية

يعتبر تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) من أشمل التعريفات التي تناولت مفهوم الحوكمة المؤسسية فقد عرفتھا على أنها: النظام الذي تستخدمه المنشأة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنشأة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات

التي تتعلق بالمنشأة. ومن خلال ما سبق يتم التزود بالآلية التي يتم من خلالها تحديد أهداف الشركة والوسائل

التي تستخدم في تحقيق الأهداف والرقابة على عليها. (OECD Principles of Corporate

Governance, 2004).

أهمية الحوكمة المؤسسية

يساعد نظام الحوكمة المؤسسية الجيد على حماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع الشركة، وينظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها، ما يعمل على خفض مخاطر الشركة وعلى رفع قيمة أسهمها في السوق، كما أن نظام الحوكمة المؤسسية الجيد يحسن من نوعية وكفاءة القيادة في الشركة ويحسن من جودة إنتاجها (الهنيني، 2004). كما تساعد الحوكمة المؤسسية الجيدة على تحسين الكفاءة في استخدام أصول المنشأة، والعمل على تخفيض تكلفة رأس المال، وتساعد في تحقيق رغبات المجتمع وتطلعاته (Cattrysse, 2005).

كما تؤثر الحوكمة المؤسسية الجيدة في التطور والنمو، من خلال مساهمتها في زيادة مصادر الحصول على التمويل الخارجي، وتعظيم قيمة الشركة مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، وتعظيم النمو الاقتصادي على المستوى الوطني وتخفيض البطالة. وتساهم الحوكمة المؤسسية كذلك في تحسين الأداء التشغيلي من خلال توزيع الموارد وإدارتها، بأفضل الطرق الإدارية الممكنة مما يؤدي إلى تعظيم الثروة وتحسين العلاقات مع أصحاب المصالح في المنشأة. (Claessens, 2003).

آليات حوكمة الشركات

تنقسم آليات حوكمة الشركات إلى آليات داخلية وأخرى خارجية ، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تنصب آليات حوكمة المؤسسات الداخلية على أنشطة وفعاليات المؤسسات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف الآليات الداخلية إلى ما يلي:

❖ مجلس الإدارة:

يعد مجلس الإدارة من أفضل الأدوات الرقابية على سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة ، ويراقب سلوكها ويقوم أداؤها، و بالتالي تعظيم قيمة الشركة ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه و المراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها ما يلي:

- لجنة التدقيق: يتمثل دورها في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تصفح عنها المؤسسات، وذلك من خلال إعدادها التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات.
- لجنة المكافآت: تتشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين حيث تتركز وظائف لجنة المكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.





▪ لجنة التعيينات: يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهارتهم وخبراتهم مع المهارات و الخبرات المحددة من المؤسسة وتتمثل واجبات هذه اللجنة في تحديد أفضل المرشحين المؤهلين وتقييم باستمرار وتوخي الموضوعية في عملية التوظيف وكذلك الإعلان عن الوظائف المطلوب إشغالها.

❖ التدقيق الداخلي:

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورها في عملية الحوكمة وذلك بزيادة قدرتها المواطنين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينقدونها بزيادة حوكمة المؤسسات والمصادقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين والعاملين في المؤسسات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري و المالي. (بوقرة، غانم، 2012).

ثانياً: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل آليات حوكمة المؤسسات الخارجية بأنواع الرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة و الضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة ومن أمثلة ذلك ما يلي:

▪ منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري:

تعد منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وذلك لأنها إذا لم تتم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح، إنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، و بالتالي تتعرض للإفلاس، فمنافسة سوق المنتجات تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا.

▪ الاندماجات و الإكتسابات:

مما لاشك فيه أن الإندماجات و الإكتساب من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، لأن الإكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالباً ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الإكتساب أو الإندماج.

▪ التدقيق الخارجي:

يؤدي المدقق الخارجي دوراً مهماً في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه، حيث أن لجان التدقيق المستقلة و النشيطة سوف تطلب تدقيقاً ذا نوعية عالية، و بالتالي اختيار المدققين و المختصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه المؤسسة.

▪ التشريعات والقوانين:

غالباً ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم. (حساني، مروة، حمزة، 2012 م).



قطاع التأمين في ليبيا

بدأ التأمين في ليبيا فعلياً أثناء الحكم العثماني بتطبيق قانون التأمين البحري العثماني كجزء من المدونة البحرية الصادرة في سنة 1849م. وعند استعمار الإيطاليين لليبيا سنة 1911م خضعت البلاد إلي قوانينهم وفتحت شركات التأمين الإيطالية فروعاً ووكالات لها في ليبيا، بهدف حماية المصالح الاستعمارية الإيطالية، واستمر هذا الوضع حتى بعد إعلان استقلال ليبيا 1951م.

مع مطلع الستينيات من القرن الماضي تأسست شركة ليبيا للتأمين في سنة 1964م كأول شركة تأمين وطنية برأس مال قدره (100,000 د.ل) مائة ألف دينار ليبي. وقد توالى بعد ذلك ظهور شركات تأمين أخرى حيث تأسست شركة الصحاري للتأمين في سنة 1967م ثم شركة المختار للتأمين في سنة 1968م و شركة شمال أفريقيا للتأمين في سنة 1969م.

وأما فيما يتعلق بالقوانين المنظمة لقطاع التأمين فقد صدر سنة 1970م قانون الإشراف والرقابة علي شركات التأمين الذي ينظم عمليات التأمين في ليبيا من خلال الإشراف على التأمين، ثم تلى ذلك صدور قانون التأمين الإجباري على المركبات الآلية سنة 1971م والذي ضمن تغطية تأمينية لمن قد يتعرضون لإصابات جسمانية أو وفاة نتيجة لحوادث المركبات الآلية.

شركة ليبيا للتأمين

تأسست شركة ليبيا للتأمين سنة 1964م برأسمال قدره (100,000 ج.ل) مائة ألف جنيه ليبي، وكانت أول شركة تأمين وطنية تؤسس وتسجل في ليبيا. وفي سنة 1971م ألت ملكية الشركة بالكامل للدولة، ورفع رأس ماله إلى (1,000,000 د.ل) مليون دينار ليبي. وفي سنة 1981م تم رفع رأس مال الشركة إلى (2,000,000 د.ل) مليون دينار ليبي. وفي سنة 1989م، رفع راس مالها إلى (30,000,000 د.ل) ثلاثون مليون دينار ليبي. وفي سنة 2000م تم ضم هيئة التأمين الطبي إلى شركة ليبيا للتأمين ورفع رأس مالها إلى (50,000,000 د.ل) خمسون مليون دينار ليبي. وفي سنة 2008م تم خصخصة الشركة ورفع رأس مالها إلى (70,000,000 د.ل) سبعون مليون دينار ليبي مدفوعة بالكامل لتكون بذلك أكبر شركة تأمين عاملة بالسوق الليبي.

وبفضل ما تملكه الشركة من أصول مالية، وعلاقات قوية مع شركات إعادة التأمين العالمية، فقد ظلت تتمتع بالملاءة المالية القوية والقدرة الإستيعابية العالية والخبرة الطويلة لتقديم أفضل الخدمات التأمينية للسوق الليبي من خلال فروعها ومكاتبها ووكلائها المنتشرون في كافة المدن الليبية، حيث حرصت على توفير أغطية الحماية والبرامج التأمينية لتلبية مختلف احتياجات المؤسسات والأفراد من خلال الخبرات الوطنية ومن خلال خبرتها والتزامها بتقديم الخدمة المميزة، وبما يضمن مصلحة المواطن الليبي والمجتمع ككل. وفي أواخر التسعينيات تم الإذن للقطاع الخاص بتأسيس شركات تأمين حيث تأسست عدة شركات تمارس نشاط التأمين إلى جانب شركة ليبيا للتأمين . (www.libtamin.ly)

الدراسات السابقة

▪ دراسة خليفة رجب (2009)، بعنوان " دراسة وتقييم واقع ممارسة حوكمة المصارف في ليبيا"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى إختبار مدى قدرة الجهاز المصرفي في ليبيا على تطبيق قواعد الإدارة الرشيدة، حيث إشمئت عينة الدراسة على كل من (مصرف الجمهورية، ومصرف الصحاري، والمصرف التجاري)، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها، قصور إدراك المديرين



والموظفون لمفهوم الحوكمة ومعاييرها الدولية في المصارف التجارية الليبية، وكذلك قصور التطبيق الجيد والسليم لمبادئ الحوكمة في تلك المصارف. كما أوصت الدراسة ببناء على تلك النتائج، بالحد مما يسمى بالعلاقات الإجتماعية داخل المصارف، وزيادة تفعيل مكتب الإمتثال في المصارف، لكي يتم بالفعل تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة.

▪ **دراسة سليمانى (2012)، بعنوان " دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالى في شركات التأمين".** وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالى لشركات التأمين بالجزائر، وذلك لما تلعبه هذه الآليات من دور كبير لتصبح أكثر جذبا للمستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة الدخول لأسواق رأس المال، ووفرة الائتمان، وانخفاض تكلفة التمويل، ورفع القيمة السوقية للشركة، تخفيضاً لمخاطر وزيادة القدرة التنافسية للشركة، حيث طبقت هذه الدراسة على شركة **CRMA** للتأمينات الجزائرية، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن حوكمة الشركات تمثل أداة فعالة للرقابة على شركات التأمين، وذلك من خلال عدة آليات داخلية وأخرى خارجية. وأن المراجعة الداخلية هي الوسيلة الفعالة لتقييم أداء مختلف الوظائف و الأنشطة داخل الشركة. بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين آليات حوكمة شركات التأمين و الأداء المالى. وقد أوصت الدراسة بأنه يجب على الشركات الدولية زيادة الدور الرقابي على شركات التأمين وذلك من خلال إلزامها بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

▪ **زاهر، دريباتى، بركات (2013)، دراسة بعنوان: " تقييم مدى التزام شركات التأمين السورية بمبادئ الحوكمة "** - دراسة مسحية على شركات التأمين الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية- وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم حوكمة الشركات، ومدى أهميتها، وما هي العوامل التي تلعب دوراً في نجاح تطبيقها، بالإضافة إلى تقييم مدى التزام شركات التأمين السورية الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمعايير وأسس الحوكمة التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2004). حيث خلّصت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها، وجود مستويات جيدة من تطبيق الحوكمة في شركات التأمين محل الدراسة ويعطي هذا مؤشراً جيداً على وجود نظرة إيجابية من قبل هذه الشركات لأهمية تطبيق الحوكمة، كما أوصت الدراسة بضرورة توحيد جهود الجهات الإشرافية في مجال تطبيق الحوكمة، وحث شركات التأمين السورية للانتقال من مرحلة الالتزام بالمعايير الموضوعية من قبل الجهات الإشرافية إلى مرحلة السعي لوضع مبادئ حوكمة خاصة بها بما يساعد في زيادة فعالية التطبيق.

▪ **دراسة (نجم، 2014)، بعنوان: " حوكمة شركات التأمين في فلسطين (تقييم الوضع الراهن ومتطلبات التحديث)/دراسة مقارنة "** ، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع حوكمة شركات التأمين الفلسطينية، على ضوء المعايير الدولية للحوكمة وقياس مدى إلزامها وتطبيقها لمدونة قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة في فلسطين. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، وتم تصميم استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على عينة الدراسة البالغ عددها (31) من مجلس إدارة ومدراء تنفيذيين، ومدراء ماليين، وتدقيق داخلي، وأعضاء لجنة تنفيذية، في شركات التأمين المدرجة وعددها (7). وقد توصلت الدراسة إلى أن شركات التأمين في فلسطين قطعت شوطاً في تطبيق قواعد الحوكمة لكن من الممكن أن يكون المستوى أفضل من ذلك، مما يعني هناك معوقات تقف أمام التزام الشركات



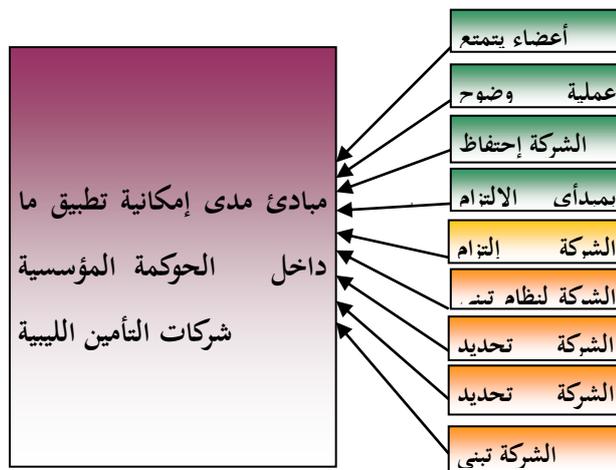
بمبادئ الحوكمة على النحو المفترض أهمها عدم الإقتناع من قبل إدارة هذه الشركات بأهمية الحوكمة، إضافة إلى أن احكام قواعد مدونة حوكمة الشركات لا ترقى لمستوى الإلزام فيكون سبيل لتهربها من تطبيقها إذا لم ترغب في الالتزام بها. وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها تعديل بعض النصوص القانونية ذات العلاقة بإدارة الشركة، وحماية حقوق المساهمين، واتباع قواعد الإفصاح والشفافية، وحفظ حقوق أصحاب المصالح، وتفعيل دور الهيئات الرقابية على شركات التأمين.

- **دراسة الساعدي، (2014)، بعنوان: استراتيجية لتحسين الحوكمة المؤسسية في المصارف الليبية:** هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى قدرة المصارف على تطبيق الحوكمة المؤسسية، لما لها من قدرة في التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وزيادة تطوير أداء الإدارة المصرفية. كذلك ما مدى نجاح الحوكمة من خلال التركيز على المتطلبات القانونية، ومعايير المحاسبة الدولية، ومهنة التدقيق الداخلي. حيث توصلت إلى أن هناك علاقة كبيرة جداً بين تطبيق المتطلبات القانونية والمعايير المحاسبية والتدقيق الداخلي، وبين نجاح الحوكمة المصرفية، كما أن هناك إجماعاً لدى موظفي المصارف بتطبيق الحوكمة، لما لها من أثر كبير في تحسين سير العمل المصرفية.
- **خلاط، المصلى (2014)، دراسة بعنوان: " دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية"**، وقد هدفت هذه الدراسة الي تحليل دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية. ولتحقيق هدف هذه الدراسة ثم تطوير قائمة استقصاء وزعت علي أعضاء الإدارة العليا والمراجعين الداخليين في الشركات محل الدراسة. وخلصت الدراسة إلى أن تكوين لجان المراجعة في الشركات محل الدراسة يسهم في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية. وقد أوصت الدراسة بضرورة أن يتم إصدار قرار من قبل مجلس الوزراء يلزم الشركات الليبية إجمالاً والصناعية خاصة بتشكيل لجان مراجعة بها.

▪ الجانب العملي

أولاً: نموذج الدراسة بناء على ما تم عرضه من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها، يمكننا عرض نموذج الدراسة وفقاً للمخطط التالي:

المتغير التابع



النموذج من إعداد الباحث.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة



أ. مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين في الإدارات المختلفة بشركة ليبيا للتأمين.

ب. عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة في رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون العامون ومديرو الإدارات ومساعدتهم وبعض الموظفين بشركة ليبيا للتأمين. وقد تم اختيار (60) مفردة من عينة الدراسة عشوائياً، وزعت عليهم استمارة الإستبانة، استلمت منها (46) استمارة، وبذلك تكون نسبة الاستمارات الداخلة في التحليل من الاستمارات الموزعة (76.66%).

ثالثاً: الإحصاء الوصفي

1. صدق وثبات الأداة

لغرض التحقق من ثبات الأداة استخدم الباحث معامل الاتساق الداخلي لفقرات الأداة من خلال معادلة كرونباخ ألفا التي تم تطبيقها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ 0.6. والجدول التالي رقم (1) يعرض نتائج اختبار معامل الثبات لعبارات الاستبيان:

جدول (1)

نتائج اختبار معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لمحاور الدراسة والأداة ككل

المحاور	عدد العبارات	قيمة معامل الثبات
جميع فقرات الاستبيان.	67	0.978

من خلال الجدول السابق والمتعلق بإجراء اختبار المصادقية على إجابات المستجيبين للاستبانة، يتضح لنا قيمة ألفا لجميع المحاور (0.978)، وهي نسبة مرتفعة جداً مما يعطينا دلالة على ثبات اجابات العينة حول فقرات الدراسة.

2. تحليل المعلومات العامة:

أولاً: الوظيفة

جدول رقم (2)

التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة %
رئيس مجلس إدارة	1	2.2
عضو مجلس إدارة	3	6.5
مدير عام	1	2.2
نائب مدير عام	3	6.5
مدير إدارة	5	10.8
اخرى:	33	71.8
رئيس مكتب	2	-----
رئيس قسم	9	-----



-----	2	مدير فرع
-----	20	موظف
%100	46	الإجمالي

من الجدول رقم (2) ، يتضح ان عينة الدراسة كانت متنوعة من حيث شمولها لمختلف المستويات الوظيفية ، الا ان النسبة الكبرى من العينة كانت من اخرى التي شملت طيف واسع من الدرجات والمهام الوظيفية والذين بلغت نسبتهم (71.8%) ، ثم احتلت نسبة من يشغلون وظيفة مدير ادارة المرتبة الثانية وينسبة (10.8%) ، وجاءت بالمرتبة الثالثة (عضو مجلس ادارة ، نائب مدير عام) حيث بلغت نسبتهم (6.5%) من العينة.

ثانياً: المؤهل العلمي

جدول رقم (3)

التوزيع التكراري والنسبي للمبجوثين حسب المؤهل التعليمي

النسبة %	العدد	المؤهل العلمي
4.3	2	دكتوراه
13.0	6	ماجستير
73.9	34	بكالوريوس & ليسانس
2.2	1	دبلوم عالي
4.3	2	دبلوم متوسط
2.2	1	اخرى
%100	46	الأجمالي

من الجدول رقم (3) ، يتضح ان عينة الدراسة كانت متنوعة من حيث مستوياتها التعليمية ، حيث بلغت نسبة الذين يحملون شهادة البكالوريوس او الليسانس فما فوق (90.9%) وهي نسبة مرتفعة جدا ، وتدل على مستوى مرتفع من حملة المؤهلات الجامعية فما فوق ، وبالتالي يمكن التعويل على اجاباتهم حول الحوكمة المؤسسية في شركات التأمين الليبية.

ثالثاً: التخصص

جدول رقم (4)

التوزيع التكراري والنسبي للمبجوثين حسب التخصص

النسبة %	العدد	التخصص
28%	13	محاسبة
22%	10	ادارة اعمال
50%	23	اخرى:
-----	2	مصارف وتأمين
-----	1	ادارة عامة
-----	2	اقتصاد

قانون	14	-----
تسويق	1	-----
دراسات مالية	1	-----
حاسب الي	1	-----
اعلام	1	-----
الاجمالي	46	%100

من الجدول رقم (4) ، يتبين ان عينة الدراسة كانت متنوعة من حيث تخصصات العاملين او المشمول بالدراسة ، الا ان الملاحظ ان حملة شهادة القانون احتلت العدد الاكبر في العينة حيث بلغ عددهم (14)، في حين جاءت نسبة المتخصصين في المحاسبة المرتبة الثانية من حيث العدد، اما خريجي قسم الادارة ف جاء عددهم بالمرتبة الثالثة.
رابعاً: سنوات الخبرة

جدول رقم (5)

التخصص	العدد	النسبة %
اقل من 5 سنوات	2	4.30
من 5 سنوات الى اقل من 10 سنوات	8	17.40
من 10 سنوات الى اقل من 15 سنة	11	23.90
من 15 سنة فاكثر	25	54.30

من الجدول رقم (5) ، يتبين ان أكبر نسبة لعينة الدراسة من حيث سنوات الخبرة هي المدة (من 15 سنة فأكثر)، ثم تليها المدة (من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة)، أى أن ما نسبته 78.20 % هم من خبرتهم أكثر من 10 سنوات. الأمر الذي يعطى مؤشراً واضحاً على ما يتمتع به موظفى الشركة من خبرة طويلة تعطى ثقة أكبر لفهمهم للأسئلة الواردة بالاستبانة والإجابة عليها.

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

قبل البدء باختبار الفرضيات لابد من إخضاع البيانات للتحليل للتأكد هل أن هذه البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا ، وللوقوف على ذلك سوف يستخدم الباحث اختبار **Kolmogorov-Smirnov** ، وعلى أساس الفرضية التالية : الفرضية الصفرية : البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي. الفرضية البديلة : البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي. والجدول التالي يبين نتائج اختبار **Kolmogorov-Smirnov**.

جدول رقم (6)

نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov





المعلمة	دعم وظيفة المراجعة الداخلية
الوسط الحسابي	251.80
الانحراف المعياري	41.320
Kolmogorov-Smirnov	0.673
المعنوية المشاهدة	0.756
القرار الإحصائي	قبول الفرض العدمي أي أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.

ونظراً لخضوع البيانات للتوزيع الطبيعي ولكون حجم العينة أكبر من (30) ، فإن هذه البيانات تسمح باستخدام كلا النوعين من أساليب التحليل الإحصائي (التحليل المعلمي والتحليل اللامعلمي)، وبناءً على ذلك واعتماداً على فرضيات الدراسة سيقوم الباحث باستخدام احد اساليب التحليل المعلمي وهو اختبار (T) .

واستناداً إلى الإطار النظري للدراسة وللتساؤلات والأهداف التي تبنتها ، تم صياغة الفرضية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

((يمكن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية داخل شركة ليبيا للتأمين))، ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث بإجراء اختبار (T) ، وكانت نتائج الاختبار على النحو التالي:

جدول رقم (7)

نتائج اختبار (T) ، مقابل متوسط فرضي = 3

الفرضية الرئيسية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	درجة الحرية	المعنوية المشاهدة	القرار الإحصائي
يمكن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية داخل شركة ليبيا للتأمين.	251.80	41.32	40.83	45	0.000	معنوي

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (7) ، الاتي :

- أن قيمة الوسط الحسابي لجميع فقرات المقياس البالغة (251.80) ، ونظراً لكون العبارات المكونة للمقياس الكلي (67 عبارة) ، فإن الوسط الحسابي بلغ (3.75) والذي بدوره يشير الى ان اتجاهات الاجابة للعينة هي (موافق).

- ان نتيجة اختبار (T)، لجميع فقرات الاختبار بلغت (40.83)، كما ان المعنوية المشاهدة بلغت (0.000) ، وهذا يدل الى ان اجابات العينة بالموافقة كانت معنوية وذات دلالة احصائية ولم تخضع لعامل الصدفة او العشوائية ، لذا سيتم قبول الفرضية الرئيسية التي تنص على: ((يمكن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية داخل شركة ليبيا للتأمين)).

رابعاً: إختبار الفرضيات

1. اختبار الفرضية الفرعية الاولى :

تنص هذه الفرضية على أنه: (يتمتع مجلس الإدارة بالقدرة والكفاءة التي تتناسب مع طبيعة وحجم الشركة)، ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار (T) مقابل متوسط فرضي = 3 ، وكانت نتيجة الاختبار على النحو التالي :

جدول رقم (8)

نتائج اختبار (T) ، مقابل متوسط فرضي = 3

الفرضية الاولى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	درجة الحرية	المعنوية المشاهدة	القرار الاحصائي
يتمتع مجلس الادارة بالقدرة والكفاءة التي تتناسب مع طبيعة وحجم الشركة.	46.76	5.98	49.61	45	0.000	معنوي

ينصح لنا من خلال الجدول رقم (8) الاتي :

- ان قيمة الوسط الحسابي لجميع فقرات المقياس بلغت (46.76) ، ونظراً لكون العبارات المكونة لهذه الفرضية هي (12 عبارة) فان الوسط الحسابي العام (3.89) الذي بدوره يشير الى ان اتجاهات الاجابة للعينة هي (موافق).

- ان نتيجة اختبار (T)، لجميع فقرات الاختبار بلغت (49.61)، كما ان المعنوية المشاهدة بلغت (0.000) ، وهذا يدل الى ان اجابات العينة بالموافقة كانت معنوية وذات دلالة احصائية ولم تخضع لعامل الصدفة او العشوائية ، لذا سيتم قبول الفرضية .

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تنص هذه الفرضية على أنه: (يوجد تحديد واضح لهيكل الشركة ودور مجلس الادارة) ، ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار (T) مقابل متوسط فرضي = 3 وكانت نتيجة الاختبار على النحو التالي :

جدول رقم (9)

نتائج اختبار (T) ، مقابل متوسط فرضي = 3

الفرضية الثانية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	المعنوية المشاهدة	القرار الاحصائي
يوجد تحديد واضح لهيكل الشركة ودور مجلس الادارة.	30.11	5.34	34.38	45	0.000	معنوي

ينصح لنا من خلال الجدول رقم (9) الاتي :

- ان قيمة الوسط الحسابي لجميع فقرات المقياس بلغت (30.11) ، ونظراً لكون العبارات المكونة لهذه الفرضية هي (8 عبارات) فان الوسط الحسابي العام (3.76) الذي بدوره يشير الى ان اتجاهات الاجابة للعينة هي (موافق).



- ان نتيجة اختبار (T) ، لجميع فقرات الاختبار بلغت (34.38)، كما ان المعنوية المشاهدة بلغت (0.000) ، وهذا يدل الى ان اجابات العينة بالموافقة كانت معنوية وذات دلالة احصائية ولم تخضع لعامل الصدفة او العشوائية ، لذا سيتم قبول الفرضية .

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

تنص هذه الفرضية على أنه: (تحتفظ الشركة بأنظمة مراجعة مستقلة ونزيهة وفعالة) ، ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار (T) مقابل متوسط فرضي = 3 ، وكانت نتيجة الاختبار على النحو التالي :

جدول رقم (10)

نتائج اختبار (T) ، مقابل متوسط فرضي = 3

القرار الاحصائي	المعنوية المشاهدة	درجة الحرية	قيمة (T)	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفرضية الثالثة
معنوي	0.000	45	34.43	7.69	42.09	تحتفظ الشركة بأنظمة مراجعة مستقلة ونزيهة وفعالة

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (10) الاتي :

- ان قيمة الوسط الحسابي لجميع فقرات المقياس بلغت (42.09) ، ونظراً لكون العبارات المكونة لهذه الفرضية هي (11 عبارة) فان الوسط الحسابي العام (3.82) الذي بدوره يشير الى ان اتجاهات الاجابة للعينة هي (موافق).

- ان نتيجة اختبار (T)، لجميع فقرات الاختبار بلغت (34.43)، كما ان المعنوية المشاهدة بلغت (0.000) ، وهذا يدل الى ان اجابات العينة بالموافقة كانت معنوية وذات دلالة احصائية ولم تخضع لعامل الصدفة او العشوائية ، لذا سيتم قبول الفرضية .

4. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

تنص هذه الفرضية على أنه: (تلتزم الشركة بمبدأي الإفصاح والشفافية عن جميع المعلومات والبيانات) ، ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار (T) مقابل متوسط فرضي = 3 ، وكانت نتيجة الاختبار على النحو التالي :

جدول رقم (11)

نتائج اختبار (T) ، مقابل متوسط فرضي = 3

القرار الاحصائي	المعنوية المشاهدة	درجة الحرية	قيمة (T)	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفرضية الرابعة
معنوي	0.000	45	36.21	5.15	30.50	تلتزم الشركة بمبدأي الإفصاح والشفافية عن جميع المعلومات والبيانات



يتضح لنا من خلال الجدول رقم (11) الآتي :

- ان قيمة الوسط الحسابي لجميع فقرات المقياس بلغت (30.50) ، ونظراً لكون العبارات المكونة لهذه الفرضية هي (8 عبارات) فان الوسط الحسابي العام (3.81) الذي بدوره يشير الى ان اتجاهات الاجابة للعينة هي (موافق).

- ان نتيجة اختبار (T)، لجميع فقرات الاختبار بلغت (36.21)، كما ان المعنوية المشاهدة بلغت (0.000) ، وهذا يدل الى ان اجابات العينة بالموافقة كانت معنوية و ذات دلالة احصائية لم تخضع لعامل الصدفة او العشوائية ، لذا سيتم قبول الفرضية .

5. اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

تنص هذه الفرضية على أنه: (يوجد نظام فعال لإدارة المخاطر داخل الشركة) ، ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار (T) مقابل متوسط فرضي = 3 ، وكانت نتيجة الاختبار على النحو التالي :

جدول رقم (12)

نتائج اختبار (T) ، مقابل متوسط فرضي = 3

الفرضية الخامسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	درجة الحرية	المعنوية المشاهدة	القرار الاحصائي
يوجد نظام فعال لإدارة المخاطر داخل الشركة.	29.00	7.00	25.17	45	0.000	معنوي

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (12) الآتي :

- ان قيمة الوسط الحسابي لجميع فقرات المقياس بلغت (29.00) ، ونظراً لكون العبارات المكونة لهذه الفرضية هي (8 عبارات) فان الوسط الحسابي العام (3.62) الذي بدوره يشير الى ان اتجاهات الاجابة للعينة هي (موافق).

- ان نتيجة اختبار (T)، لجميع فقرات الاختبار بلغت (25.17)، كما ان المعنوية المشاهدة بلغت (0.000) ، وهذا يدل الى ان اجابات العينة بالموافقة كانت معنوية وذات دلالة احصائية ولم تخضع لعامل الصدفة او العشوائية ، لذا سيتم قبول الفرضية .

6. اختبار الفرضية الفرعية السادسة:

تنص هذه الفرضية على أنه: (تتبنى الشركة نظام تعويضات ومكافآت يتصف بالشفافية والعدالة) ، ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار (T) مقابل متوسط فرضي = 3 ، وكانت نتيجة الاختبار على النحو التالي :

جدول رقم (13)

نتائج اختبار (T) ، مقابل متوسط فرضي = 3

الفرضية السادسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	درجة الحرية	المعنوية المشاهدة	القرار الاحصائي
تتبنى الشركة نظام تعويضات ومكافآت يتصف بالشفافية والعدالة.	20.98	5.56	21.90	45	0.000	معنوي





يتضح لنا من خلال الجدول رقم (13) الآتي :

- ان قيمة الوسط الحسابي لجميع فقرات المقياس بلغت (20.98) ، ونظراً لكون العبارات المكونة لهذه الفرضية هي (6 عبارات) فان الوسط الحسابي العام (3.49) الذي بدوره يشير الى ان اتجاهات الاجابة للعينة هي (موافق).

- ان نتيجة اختبار (T)، لجميع فقرات الاختبار بلغت (21.90)، كما ان المعنوية المشاهدة بلغت (0.000) ، وهذا يدل الى ان اجابات العينة بالموافقة كانت معنوية وذات دلالة احصائية ولم تخضع لعامل الصدفة او العشوائية ، لذا سيتم قبول الفرضية .

7. اختبار الفرضية الفرعية السابعة:

تنص هذه الفرضية على أنه: (توجد لدى الشركة إجراءات لتحديد دور المساهمين وضمان حقوقهم) ، ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار (T) مقابل متوسط فرضي = 3 ، وكانت نتيجة الاختبار على النحو التالي :

جدول رقم (14)

نتائج اختبار (T) ، مقابل متوسط فرضي = 3

الفرضية السابعة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	درجة الحرية	المعنوية المشاهدة	القرار الاحصائي
توجد لدى الشركة إجراءات لتحديد دور المساهمين وضمان حقوقهم.	22.76	4.66	28.71	45	0.000	معنوي

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (14) الآتي :

- ان قيمة الوسط الحسابي لجميع فقرات المقياس بلغت (22.76) ، ونظراً لكون العبارات المكونة لهذه الفرضية هي (6 عبارات) فان الوسط الحسابي العام (3.79) الذي بدوره يشير الى ان اتجاهات الاجابة للعينة هي (موافق).

- ان نتيجة اختبار (T)، لجميع فقرات الاختبار بلغت (28.71)، كما ان المعنوية المشاهدة بلغت (0.000) ، وهذا يدل الى ان اجابات العينة بالموافقة كانت معنوية وذات دلالة احصائية ولم تخضع لعامل الصدفة او العشوائية ، لذا سيتم قبول الفرضية .

8. اختبار الفرضية الفرعية الثامنة:

تنص هذه الفرضية على أنه: (توجد لدى الشركة إجراءات لتحديد دور الاطراف الاخرى ذات العلاقة وضمان حقوقهم) ، ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار (T) مقابل متوسط فرضي = 3 ، وكانت نتيجة الاختبار على النحو التالي :

جدول رقم (15)

نتائج اختبار (T) ، مقابل متوسط فرضي = 3

القرار الاحصائي	المعنوية المشاهدة	درجة الحرية	قيمة (T)	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفرضية الثامنة
معنوي	0.000	45	26.32	3.14	15.22	توجد لدى الشركة إجراءات لتحديد دور الاطراف الاخرى ذات العلاقة وضمن حقوقهم.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (15) الاتي :

- ان قيمة الوسط الحسابي لجميع فقرات المقياس بلغت (15.22) ، ونظراً لكون العبارات المكونة لهذه الفرضية هي (4 عبارات) فان الوسط الحسابي العام (3.80) الذي بدوره يشير الى ان اتجاهات الاجابة للعينة هي (موافق).

- ان نتيجة اختبار (T) ، لجميع فقرات الاختبار بلغت (26.32)، كما ان المعنوية المشاهدة بلغت (0.000) ، وهذا يدل الى ان اجابات العينة بالموافقة كانت معنوية وذات دلالة احصائية ولم تخضع لعامل الصدفة او العشوائية ، لذا سيتم قبول الفرضية .

9. اختبار الفرضية الفرعية التاسعة:

تنص هذه الفرضية على أنه: (تتبنى الشركة المعايير الاخلاقية والسلوكية العليا وتشجعها) ، ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار (T) مقابل متوسط فرضي = 3 ، وكانت نتيجة الاختبار على النحو التالي :

جدول رقم (16)

نتائج اختبار (T) ، مقابل متوسط فرضي = 3

القرار الاحصائي	المعنوية المشاهدة	درجة الحرية	قيمة (T)	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفرضية التاسعة
معنوي	0.000	45	17.70	4.36	19.39	تتبنى الشركة المعايير الاخلاقية والسلوكية العليا وتشجعها.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (16) الاتي :

- ان قيمة الوسط الحسابي لجميع فقرات المقياس بلغت (19.39) ، ونظراً لكون العبارات المكونة لهذه الفرضية هي (4 عبارات) فان الوسط الحسابي العام (4.84) الذي بدوره يشير الى ان اتجاهات الاجابة للعينة هي (موافق بشدة).





- ان نتيجة اختبار (T)، لجميع فقرات الاختبار بلغت (17.70)، كما ان المعنوية المشاهدة بلغت (0.000) ، وهذا يدل الى ان اجابات العينة بالموافقة كانت معنوية وذات دلالة احصائية ولم تخضع لعامل الصدفة او العشوائية ، لذا سيتم قبول الفرضية .

النتائج و التوصيات

أولاً: النتائج

- من خلال تحليل البيانات الواردة في الإستبانة باستخدام حزمة الأساليب الإحصائية، تم التوصل إلى أنه:
- "يمكن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية داخل شركة ليبيا للتأمين"، وذلك إستناداً إلى ما يلي:
1. تمتع مجلس الإدارة بالقدرة والكفاءة التي تتناسب مع طبيعة وحجم الشركة.
 2. وجود تحديد واضح لهيكل الشركة ودور مجلس الإدارة.
 3. إحتفاظ الشركة بأنظمة مراجعة مستقلة ونزيهة وفعالة.
 4. إلتزام الشركة بمبدأي الإفصاح والشفافية عن جميع المعلومات والبيانات.
 5. وجود نظام فعال لإدارة المخاطر داخل الشركة..
 6. تبنى الشركة نظام تعويضات ومكافآت يتصف بالشفافية والعدالة.
 7. وجود لدى الشركة إجراءات لتحديد دور المساهمين وضمان حقوقهم.
 8. وجود لدى الشركة إجراءات لتحديد دور الأطراف الأخرى ذات العلاقة، وضمان حقوقهم.
 9. تبنى الشركة المعايير الأخلاقية والسلوكية العليا وتشجعها.

ثانياً: التوصيات

- من خلال النتائج التي تم التوصل إليها ، يوصي الباحث بالآتي :-
1. ضرورة تبنى مبادئ الحوكمة من قبل جهة تشريعية قادرة على إصدار القوانين والتشريعات التي تلزم كافة شركات التأمين الليبية بتطبيق تلك المبادئ.
 2. إقامة العديد من الندوات وورش العمل التي تهدف إلى نشر ثقافة تطبيق مبادئ الحوكمة.
 3. تضمين مبادئ وقواعد الحوكمة للمناهج العلمية التي تدرس في الجامعات والمعاهد العليا.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. زاهر، دريباتي، بركات ، 2013 ، " تقييم مدى التزام شركات التأمين السورية بمبادئ الحوكمة " - دراسة مسحية على شركات التأمين الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية- مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (35)، العدد (6)، ص 147-174 .
2. الساعدي/ عمر مفتاح، 2014، " استراتيجية لتحسين الحوكمة المؤسسية في المصارف الليبية"، مجلة الدراسات الإجتماعية، العدد (20)، ص 163-188.
3. الهيني، إيمان احمد، 2004، "تطوير نظام للحوكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز إستقلالية مدقق الحسابات القانوني"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.



4. حساني رقية، مروة كرامة، حمزة فاطمة، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر - بسكرة - المنعقد في 6-7 ماي 2012.
5. خلاط، مصلي، 2014 بعنوان: " دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية- المجلة الجامعة - العدد السادس عشر - المجلد الأول- فبراير - 2014 م.
6. سليمانى ، رشيدة (2012)، بعنوان " دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالى في شركات التأمين "رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر -كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، بسكرة - الجزائر.
7. رابح بوقرة ،هاجر غانم، الحوكمة المفهوم و الأهمية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي ، جامعة بسكرة، كلية الاقتصاد، المنعقد بالفترة 6-7 ماي 2012.
8. محمد ، خليفة رجب، 2009، "دراسة وتقييم واقع ممارسة حوكمة المصارف فى ليبيا"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفاتح، طرابلس-ليبيا.
9. محمد مطر، عبد الناصر نور (2007) " مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية" ، دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي.
10. نجم، سماح (2014)، بعنوان: " حوكمة شركات التأمين في فلسطين (تقييم الوضع الراهن ومتطلبات التحديث)/ دراسة مقارنة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية - كلية الدراسات العليا- نابلس- فلسطين.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Agrawal, Anup, & Chadha, Sahiba., 2004, " **Corporate Governance and Accounting Scandels**", Working Paper, www.ssrn.com.
2. Cattrysse, Jan., 2005, " Reflection on Corporate Governance and The Role of The Internal Auditor" , www.ssrn.com.
3. Claessens, Stijn., 2003, "CorporaTe Governance and Development", The international bank for Reconstruction and Development / The World bank.
4. Organization for Economic Co-operation and Development, 2004, " OECD Principles of Corporate Governance". www.oecd.org.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

1. www.libtamin.ly





**Possibility of Applying Principles of Corporate Governance on Libyan
Insurance Companies
(An Empirical Study on Libya Insurance Company)**

Abstract

This study aimed to discuss the status of insurance sector in Libya including the problems and obstacles it encounters, which might prevent applying of principles of corporate governance within it .

The sample of the study composed of the chairman and members of boards of directors, directors-general, directors of departments and their assistants, and some of the staff of Libya Insurance Company.

The researcher used the descriptive and analytical approach, where (60) of the study sample have been chosen randomly, among whom a questionnaire forms were distributed, out of which (46) forms were received .

Based on statistical results, which confirmed that the sample answers were all positive and statistically significant, as they were not subject to the factor of chance or randomness, the study concluded to a number of results; the most important is that it is possible to apply the principles of corporate governance on Libya Insurance Company .

The study set forth a number of recommendations; the most important is that a legislative body, capable of enacting laws and legislations that oblige all Libyan Insurance companies to apply those principles, shall adopt the principles of corporate governance. In addition, it is important to establish seminars and workshops, which aim to enhance the implementation of principles of corporate governance within various institution.

Key words:

Corporate governance, insurance companies, Organization for Economic Co-operation and Development.